النخبة الجزائرية المحافظة ومواقفها من قانون التجنيد الاجباري 1912م

مواقف "عبد الحليم ابن سماية" و"عمر راسم"أنموذجاً

The conservative Algerian elite and its positions on the compulsory recruitment law 1912
"Abdul Hamid IbnSamaya" and "Omar Rasim" positions as a model.

سليم أوفة،

مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة-

المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة-الجزائر،

salim.ouffa@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 2020/02/11 تاريخ القبول: 2021/01/05

ملخص:

لقد مثّل قانون التجنيد الإجباري بمجرد أن وافق عليه المجلس الوطني الفرنسي في فيفري 1912م، منعرجاً حاسماً في تاريخ الحركة الوطنية، حيث تباينت مواقف النخبة الجزائرية ووجهات نظرها اتجاهه، فالنخبة الإصلاحية المحافظة وفي مقدمتها موقف الشيخين" عبد الحليم ابن سماية (1866-1933)، والمصلح الثائر عمر راسم (1884-1959)، وقفوا ضد هذا القانون انطلاقاً مما تمليه الشريعة الإسلامية، فالتجنيد –حسبهما-يعتبر نصرةً لقوة كافرة، والمُجند يُساق إلى محاربة إخوانه في الدين، كما لا يمكنه المحافظة على شعائره في ميادين الحرب والثكنات العسكرية، وقد عبَّروا عن ذلك بالكتابة الصحفية، والخطابات الجماهيرية، والمناشير الحائطية، ونظرا لصدى مواقفهم وتجاوب الجماهير معهم قامت السلطات الاستعمارية بالتضييق عليهم، عن طريق الزج بهم في السجون تارة، ومصادرة وتوقيف جرائدهم تارة أخرى.

الكلمات المفتاحية: التجنيد الاجباري، النخبة، الحرب العالمية الأولى، عمر راسم، ابن سماية.

Summary:

The forced recruitment law, as soon as the French National Council approved it in February 1912, represented a decisive turning point in the history of the national movement, as the positions and views of the Algerian elite differed towards it. The rebellious reformer Omar Rasim

They stood against this law, based on what Islamic law dictates. Recruitment is, according to them, a victory for a disbelieving force. To echo their positions, the colonial authorities restricted them by throwing him in prison sometimes, and confiscating and arresting their newspapers again.

Keywords:compulsory recruitment, elite, World War I, press, Omar Rasim, IbnSamaya.

أولا. مقدمة:

كانت الجزائر أول ضحية للحركة الاستعمارية الحديثة في شمال افريقيا، وعانت خلال عقود القرن التاسع عشر من سياسة استيطانية توسعية شاملة مسَّت جميع الميادين، ومع بداية القرن العشرين أولت فرنسا اهتماما خاصا بمستعمرتها تمهيداً لإصدار قانون التجنيد الاجباري عشية اندلاع الحرب

العالمية الأولى، وذلك لمكانتها من حيث موقعها وسكانها، فوجدت نفسها مجبرة على الاستعانة بها عسكريا واقتصاديا، فاختلفت الآراء حول تجنيد أبناء المستعمرة.

مما لاشك فيه أنَّ مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي قد مثلت محطة هامة لما عرفته من ردود أفعال وطنية أدت إلى بروز الارهاصات الأولى للمقاومة السياسية، حيث فتحت شهية النخب الجزائرية المثقفة لاحتراف السياسة وتمثيل مواطنيها أمام الحكومة الفرنسية في الجزائر وباريس، كما شكلت هذه القضيةسانحة لامتحان أفراد تلك الطليعة للتعبير عن انشغالاتهم وطموحات بني جلدتهم، ووسيلة هامة أيضا لقياس نبض السلطة الاستعمارية اتجاههم في أول اختبار حقيقي لهم معها، حيث حاولوا الإفلات من بعض أوامر فرنسا ونواهيها، مستعملين في ذلك عدة قنوات ومنابر كتقديم العرائض وإرسال الوفود، والمظاهرات والهجرة والكتابة الصحفية ... ولسان حالهم حسب الباحث "يوسف مناصرية" كان يقول: "إذا كانت فرنسا قد أخذت منا أموالنا، فلن تستطيع أن تأخذ منا أبناءنا"[1].

وبمجرد موافقة المجلس الوطني الفرنسي على هذا القانون في 03 فيفري 1912م، حق اضطربت لذلك البلاد الجزائرية، فانتشرت المظاهرات والاغتيالات،العنف والاصطدامات، مما اضطر بالسلطة الاستعمارية إلى إرسال النجدة ضد إمكانية حدوث ثورات شعبية جديدة، أما عن ردود الأفعال السياسية فظهر نشاط مكثف للنخبة الرافضة لهذا المشروع ، وتباينت مواقفها بين قبول النخبة المفرنسة لضريبة الدم مقابل الحصول على الحقوق السياسية والمدنية، ورفض وتحفظ أفراد النخبة الاصلاحية المحافظة لاعتبارات دينية واجتماعية، ومن بين الشخصيات التي نددت بالقانون نذكر المصلح الثائر "عمر راسم" والشيخ "عبد الحليم ابن سماية" وغيرهم من الذين عبَّروا بمواقفهم وكتاباتهم عن سخطهم وشجبهمله.

وصفحات الورقة البحثية الموالية هي محاولة لتبيان وتتبع مواقف النخب الاصلاحية من قانون التجنيد الاجباري، بدءاً من فترة التحضير لسَّنه، مرورا بمرحلة النقاش والجّدل الذي صاحبه في الجزائر وفرنسا. وحسبنا في هذا المجال أن نتسائل: إذا كانت النخبة المفرنسة قد اعتبرت أن قانون التجنيد الإجباري عبئاً جديداً على المسلمين، وأن القبول به لا يكون إلا بتحسين أحوالهم السياسية والاقتصادية، فكيف كان رد فعل روَّاد النخبة الجزائرية الاصلاحية حول قضية التجنيد الاجباري؟ هل حاولت هي الأخرى استغلال الفرصة للمطالبة بالإصلاحات والحقوق السياسية؟ أم أنها رفضته رفضاً مطلقاً؟وهل جاءت مواقف عمر راسم متناسقة أم متباينة مع ابن سماية؟فيما تجلى ذلك؟ وكيف تعاملت الإدارة الاستعمارية مع مواقفها؟

ثانيا.صدور قانون التجنيد الاجباري 1912م..المنطلقات والأبعاد: تشير جل الأبحاث التاريخية بأنّ فرنسا لم تفرض الخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين إلا في سنة 1912م، رغم أنَّ موضوع استغلال أبناء المستعمرة عسكريا بوشر فيه منذ بواكير الاحتلال في القرن ما قبل الماضي، حيث تم توظيفهم كوقود في حروب فرنسا الاستعمارية بالهند الصينية، والمكسيك، والقرم، وفي الحرب السبعينية ضد بروسيا، ثم في تونس1881م ومدغشقر 1885م، وحق في احتلال المغرب الأقصى1912م، كما عمدت إدارة الاحتلال الفرنسي إلى فتح أبواب الانخراط والتطوع في صفوف جيشها للشباب الجزائري الراغب في تحسين أوضاعه الاقتصادية والمادية[2].

والظاهر أنَّ سياسة الخدمة العسكرية الإلزامية قد مثلت خطراً محدقاً على كيان الأمة الجزائرية، ولقد باشرتها فرنسا منذ الساعات الأولى لسقوط العاصمة الجزائرية صائفة 1830م، وذلك عندما تفطن "دي بورمون" إلى خطة إشراك الأهالي في السيطرة والتوسع العسكري على مشارق البلاد ومغاربها[3]، ومع حلول سنة 1845م اقتنع قادة الجيش الفرنسي بأن أنجع وسيلة لتحقيق اندماج الجزائريين في الأمة الفرانسوية تكمن في تجنيد أبناءهم طوعاً أو كراهية في صفوفهم حسب ما جاء به مشروع "موليير" (Molliere) في نفس السنة[4]، وتلاه مرسوم صادر في 21 أفريل 1866م نصَّ على فتح باب الانخراط في الجيش الفرنسي أمام المتطوعين الجزائريين لفترات قابلة للتجديد، وفي عام 1892م طرح الجنرال "سالانياك" (Salaniac) مشروعا جديداً مضمونه تشكيل جيش احتياطي من الأهالي، إلا أنَّ انخراطهم إلى غاية نهايات القرن التاسع عشر بقي محدوداً ومقتصراً على العشرات منهم فقط، رغم محاولات الاستدراك بطرح مشاريع جديدة مع بداية القرن العشرين، وأهمها مشروع الضابط "باسول" (Passols)أفريل 1903م، ثم مشروع الجنرال "سارفيير" (Serviere)جانفي 1907م[5].

ومن المؤكد أنَّ قانون 1912م لم يكن وليد الصدفة بل كان نتاج مخاض عسير ومناقشات واسعة وطويلة على جميع المستويات السياسية والعسكرية، حيث بدأت معالمه تترسم منذ سنة 1907م عندما طُرحت تصورات جديدة لتجنيد الجزائريين، فاعتبر مشروع مقرر الميزانية الحربية "أدولف مسيمي"(Messimy)[6] من أخطر المشاريع الذي لمس فيها الجزائريون عزم فرنسا تطبيق التجنيد على أرض الواقع، هذا ما جعل كل أطياف المجتمع الجزائري تتفاعل معه، وتعبر عن مواقفها التي يمكن تمييزها بين مؤيد ورافض له أو متحفظ منه، واستمر الحال على حاله حتى وافق المجلس الوطني على صدوره[7].

هكذا مثّلت سنة 1907م محطة مفصلية برزت إبّانها مسألة تجنيد الجزائريين على طاولة أعمال الطبقة السياسية والعسكرية في باريس، وقد أملتها ظروف تحضيراتها لاحتلال المغرب الأقصى، والاستعداد للحرب الكونية الأولى، وفي هذا المسعى طرح "مسيمي" فكرة الخدمة العسكرية الاجبارية على الجزائريين مثلما هو معمول به في معظم المستعمرات الفرنسية، وفي هذا الصدد أرسل برقية إلى وزير الحربية "جورج بيكار" (Gorges Picquart)شارحاً له فيها مشكلة تراجع تعداد الجيش الفرنسي بسبب تناقص الزيادات الطبيعية، وداعياً بلاده إلى الاستفادة من الطاقات البشرية الأهلية، وذلك عبر إرسال لجنة تقنية لدراسة إمكانية تطبيق الخدمة العسكرية[8]، وكان "ميسيمي" قد اعتبر في تصريحاته وخطبه فكرة التجنيد بمثابة الفرصة المواتية للشروع في تطبيق الإصلاحات المنتظرة قائلاً: "علينا أن نستغل هذا الكم الهائل من الجند، ومقابل ذلك لابد من الانفتاح على رعايانا يوماً بعد يوم بإعادة النظر في قانون الأهالي والضرائب التي أثقلت كاهلهم"[9].

وتنفيذاً لدعوات "مسيمي"وضع وزير الداخلية ورئيس الحكومة الفرنسية "كليمانصو" (Clemanceau)مسألة التجنيد الاجباري موضع التنفيذ بمقتضى مرسوم 17جويلية 1908م، والذي نصَّ على إحصاء وجرد البيانات الكافية للجزائريين البالغين ثمانية عشر سنة وأكثر هذا من جهة، ومن أجل تهيئة الرأي العام (المسلم والأوروبي) لتقبل فكرة إلزامية الخدمة العسكرية التي تسعى الحكومة الفرنسية فرضها على الجزائريين من جهة أخرى[10].

مما لاريب فيه أنَّ صدور هذا المرسوم شكل صدمة كبيرة في أوساط الجماهير عبر مختلف ربوع الوطن، فتوحدت في البداية ردود أفعالهم المعارضة له، ولعل أنشط دور خلال هذه الحملة المبكرة ضده لعبها أعضاء بلدية الجزائر العاصمة، والقوة التي كانت وراءهم هي "لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين" التي أُنشأت سنة 1908م، حيث شكلت لهذا الغرض وفداً توجه إلى باريس-في ظل غياب وجود ممثلين للجزائريين المسلمين هناك- بقيادة عضو المجلس البلدي السيد:"عمر بوضربة" ليسلم عريضة باسم الجزائريين خاصة بالخدمة العسكرية يوم3أكتوبر1908م والتي نصَّت على أنهم يقبلون بالتجنيد مقابل حصولهم على جملة من الحقوق السياسية والمدنية[11]،وتم تقديم تلك اللائحة إلى رئيس الوزراء الفرنسي "جورج كليمانصو"،والذي وعدهم بدراسة جدّية للقضية الجزائرية[12].

لا جرم أنَّ وزارة الحربية الفرنسية بالتنسيق مع حكومتها كانت عازمة على ترسيم قانون التجنيد الاجباري مهما كانت النتائج، وأمضت قُدما في تطبيقه يوم 03 فيفري 1912م دون الاكتراث لعرائض الجزائريين أو وفودهم[13]،

وما إن تمَّ التوقيع عليه حتى تلقى الحاكم العام "شارل ليتو" (LutaudCharles) في الرابع والعشرين من نفس الشهر تعليمات بالتطبيق الفوري له، وتنفيذاً لذلك بعث هذا الأخير في 20 مارس من نفس السنة مراسلات إلى العمالات الثلاثة بخصوص استدعاء الشباب المعني بالتجنيد للحضور أمام لجان القرعة، على أن يتمَّ ذلك في بعض البلديات التي تختارها الإدارة الاستعمارية لتجنب إثارة "الأهالي"[14].

ثالثا.ظهور النخبة الجزائرية المحافظة باكورة القرن العشرين واهتماماتها: تفيد عديد الأبحاث التاريخية بأن"فئة المحافظين"كانت من العناصر الفاعلة في الانبعاث الثقافي في الجزائر بداية القرن العشرين، ويقصد بأولئك الفئة الكتلة الراغبة في بقاء الوضعية الراهنة على حالها، حيث كانت رافضة للأفكار التغريبية، ومعارضة لكل ما هو دخيل على مقومات وركائز المجتمع الجزائري، كما كانوا مؤيدين ومتحمسين للوطنية وأعداء غير مساومين للتجنيس[15]،وتألفت هذه الفئة من المثقفين التقليديين والمرابطين وزعماء الدين وبعض الإقطاعيين، فكان بعضهم من المعلمين والمصلحين وحق الصحفيّين، يؤمنون بأفكار الجامعة الإسلامية، ومتحمسين للوطنية بشكلها القديم، كما لم تكن برامجهم معقَّدة، وتمثلت أبرزها في المطالب التالية: "المساواة في الضرائب، تجنب العنف، الدعوة للجامعة الإسلامية، إلغاء قانون الأهالي، معارضة التجنيس والتجنيد الإجباري، حرية الهجرة إلى المشرق العربي، واسترجاع العمل بالقضاء الإسلامي..."[16]. وكانوا يعرفون كذلك بالأعلام أو العلماء، وما يميزهم في الجزائر حسب الأستاذ "أبو القاسم سعد الله" عن غيرهم بأنهم يخوضون في الحياة السياسية والاجتماعية العامة، فسمّاهم بـ"الحزب الإصّلاحي"والذي يضم شخصيات بارزة ومؤثرة أمثال:"عبد القادر المجاوي"، "عبد الحليم بن سماية"، "مصطفى بن الخوجة"، "السعيد بن زكري"، "عمر راسم"، و"عمر بن قدور الجزائري"...[17].

ونظراً لأنّ أقطابها لم يكونوا ينتمون إلى منظمة منتظمة ومحدَّدة، فإنّ برنامجهم لم يكن مضبوطا بوضوح، كما لم يكن أفراد هذه الفئة أعداءً للإصلاح والتغيير، حيث نجد جماعتين من المنادين به:الأولى وهم يشكلون الأغلبيَّة مع التغيير في المنحى العربي الإسلامي مع رفض التجنيس والتجنيد مع المطالبة بعودة التعليم والقضاء الإسلامي، وعدم التدخل في العادات المحليَّة، أمَّا الثانية وهم الأقلية الراغبة في التغيير داخل المنحى الفرنسي، مع معارضة التجنيس والتجنيد والإدماج، حيث أنَّهم يقبلون ببعض الإصلاحات التي لا تتعارض مع الواقع[18]لكن رغم ذلك ظلّ تأثيرهم ضّعيفا في الأوساط الشعبية،وهو ما يوضحه "رابح تركي" بقوله: "إنَّ الحركة الإصلاحية قبل مجيء ابن باديس لم يكتب لها النجاح،والسبب أنَّ المصلحين كانوا موظفين لدى الإدارة الاستعمارية ممَّا جعلهم

ينتهجون مبدأ التقية، أي عدم الجهر بالأفكار الإصلاحية، والأماني التحررية في ضوء المراقبة الشديدة، وغطرسة إدارة الاحتلال وتشديد الخناق على كل صوت حر، أو تعبير صادق ومخلص، وما معانّاة "عمر راسم" و"عمر ابن قدور" إلا خير مثال على ما نقول." ومهما قيل دعنا نقول أنّ صوت الإصلاحيين ورغم الرقابة والضغط المسلط عليهم وصلوا إلى أذان وقلوب الجزائريين، ومثلوا اليقظة والصحوة المبكرة طليعة القرن العشرين [19].ومن أبرز القضايا التي تفاعلوا معها مسألة قانون التجنيد الاجباري سنة 1912م.

رابعاً.قانون التجنيد الاجباري 191 بين الرفض والتأييد: استعملت فرنسا سياسة الترغيب والترهيب في تجنيد الجزائريين، ولكي تحصل على ولاءهم سخرت له دعاية واسعة[20]، لكنه قوبل بالرفض والسخط من الشباب الجزائري الذي نصحته جريدة "الحق الوهراني" بالهجرة هروبا من شره[21]، وتشير المصادر بأنّ الفترة ما بين (1912-1914م) قد تميزت بنشاط مكثف للنخبة الجزائرية، حيث نسجل تباين في مواقفها بين مؤيد ومعارض لفكرة التجنيد الاجباري، أما الكولون فقد عارضوا المشروع خشية حصول "الأهالي" على مزيد من الحقوق المدنية والسياسية.

1-موقف اللوبي الاستعماري..معارضة المشروع خوفاً على مصالحهم: لقد آثار هذا المشروع الكثير من الجدل والسجال عندما لقي معارضة شديدة من طرف اللوبي الاستعماري[22]، ومن ذلك راحت صحف الكولون تشكك في مدى قابلية "الأهالي" الانصياع للقواعد والضوابط العسكرية بالنظر إلى طبائعهم التمردية، كما دقت مقالاتها ناقوس خطر تدريبهم على الأسلحة والفنون الحربية، وأبعاد احتكاكهم وتفاعلهم مع مختلف الأجناس والقوميات، مما سيؤدي حسبها إلى الضغط والتصعيد نحو المزيد من المطالب الأخرى[23]. واعتبرت جريدة "الإسلام" أنَّ حجج غلاة المستوطنين ونوابهم في رفض تجنيد الجزائريين ماهي إلا تبريرات واهية، لأن هؤلاء موجودين منذ سنوات طويلة في الجيش الفرنسي وهم مخلصون في خدمته[24].

2-مواقف النخبة المفرنسة: الحقوق السياسية مقابل ضريبة الدم: لا غرو أنَّ قرار الخدمة العسكرية الإلزامية للجزائريين قد آثار غداة ترسيمه ردود فعل متباينة دعت كلها إلى رفض المشروع منذ مباشرة عمليات الإحصاء في العمالات الثلاثة، بما في ذلك موقفالنخبة المفرنسةالتي كانت تمثلهاحركة الشبان الجزائريين[25] والذين كان أغلبهم بلديين ومستشارين ماليين، وأطباء صحفيين[26]،وقد قبلوا بالتجنيد واعتبروه فرصة مواتية لتحقيق بعض المطالب في إطار الحقوق السياسية مقابل ضريبة الدم[27]،ومن أبرز روادها الدكتور "ابن التهامي"، و"بوضربة"، و"ابن رحال"،هذا الأخير دعا إلى ضرورة تحسين ظروف المجندين الأهلي، والسماح لهم بالارتقاء في الرتب

العسكرية مثل الفرنسيين، مع الاعتناء بعامة الوطنيين بنشر التعاليم الفرنسوية والعربية بينها وتوسيع حرية الكتابة..وتقليل المغارم وتسهيل السلف.."[28]، فنجد أن النخبة الليبراليةراهنت كثيرا على ذلك القانون لنيل مختلف الحقوق المدنية والسياسية، واعتبرت مشاركة المسلمين الجزائريين في الحرب العالمية الأولى فرصة ثمينة للتعبير عن ولائهم المطلق لفرنسا[29]،وحري بنا التذكير بأن أفرادها كانوا عارفين بالسياسة وأمورها، ومطلعين على أحوال أصحابها وأساليبهم، كما كانوا لا يجهلون مأساة المسلمين في الجزائر ومدى تأثير القوانين الزجرية عليهم، حاسِّين بآلامهم وغير غافلين عن آمالهم، فهرعوا بعد صدور قانون تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي سنة 1912م لخوض غمار المعركة السياسية، وكانت جريدة "الإسلام"العاصمية على غرار صحيفة "الحق" الوهرانية لسان حالهم ومنبر صوتهم بقيادة: "الصادق دندان"، و"ابن التهامي" والذين أبديا استعدادهم لقبول التجنيد مقابل رفع قانون الأهلي ومختلف القوانين الاستثنائية الأخرى، والحصول على المزيد من الحقوق السياسية والمدنية[30]، وذلك ما يؤكده النائب الملي والبلدي "محمد بن صيام" مصرحاً: "إنني أرى أنه من المستحق مقابل تجنيد المسلمين توسيع وزيادة الحقوق السياسية بالنسبة إليهم، وبالطبع لن تمنح هذه الحقوق لكل العرب ولا سيما الجنسية، وإنما تمنح للذين تتوفر فيهم بعض الشروط الخاصة"[31].

3-مواقف النخبة الإصلاحية المحافظة..بين الرفض والتحفظ عليه لتعارضه مع الدين الإسلامي: تُطلعنا أدبيات النخبة الإصلاحية المحافظة أن أقطابها كـ"ابن سماية"، "عمر راسم"، و"عمر بن قدور"، وغيرهم قد نظروا إلى قرار الخدمة العسكرية الإلزامية للجزائريين بنظرة دينية بحتة[32]، واعتبروا أن التجنيد في صفوف قوة أجنبية يحمل في طياته تعارض صريح مع مبادئ العقيدة الإسلامية، لأن المجند الجزائري يُزج به في ميادين القتال ضد إخوته في الدين والعرق (المغرب الأقصى والدولة العثمانية)[33]، ومن هذا المنطق عارضوا مشاريع التجنيد الاجباري وتساءلوا في نفس الوقت: لماذا بدلا من أن تفكر فرنسا في تجنيد الجزائريين تسعى لنشر مصابيح العلم النافع بين أفرادها لتضيء على أفكارهم؟[34]، وبموقفهم هذا استطاعوا أن يحصلوا على ثقة ودعم فئة كبيرة من الجماهير بفضل بلوغ أفكارهم الإصلاحية المنشورة عبر الجرائد والصحف، ومن خلال منابر المساجد، ومجالس الوعظ والإرشاد، وكذلك عبر قنوات النوادي والجمعيات الثقافية والتربوية، مما أثار مخاوف وقلاقل الادارة الاستعمارية[35].

خامساً.مقارنة بين موقفي الشيخ عبد الحليم بن سماية وعمر راسم من قانون التجنيد الاجباري:

1.موقف الشيخ عبد الحليم بن سماية: تزعم حركة المعارضة للقانون:من حسن حظ الجزائر، ومن عناية الله بها أنه رزقها في وقت واحد –مطلع القرن العشرين- جماعة من العلماء الفحول المخلصين ذوي الغيرة الكاملة على اللغة العربية والدين الإسلامي،فعملوا على إصلاح النفوس، والقضاء على شرور الاستعمار، ومن هؤلاء الأقطاب الشيخ "عبد الحليم علي ابن سماية بن عبد الرحمن بن حسين خوجة" (1866-1933)والذي يعتبر من أعلام الجزائر الذين كانت لهم بصمات في الحياة الثقافية وتأثيرات عميقة في بعث الحركة الإصلاحية بها،وشكل مع مجموعة من العلماء أمثال"عبد القادر المجاوي"،"مصطفى بن الخوجة"،"أبو القاسم الحفناوي"، "صالح بن المهنا"، "المولود بن الموهوب"،"حمدان الونيسي"...الصفحة الأولى في سجل الحركة الإصلاحية الجزائرية،حيث لهم فضل السبق في شق الدرب الذي سار عليه الشيخ "عبد الحميد بن باديس" وتلامذته بعدهم في مسيرة جمعية العلماء المسلمين، وتشير الدراسات التاريخية أن الشيخ "عبد الحليم"ولد بالعاصمة سنة 1866م،وينحدر من أسرة تركية عريقة، ذات علم ونسب ودين، حفظ القرآن الكريم ومختلف المتون، ودرَس اللغة العربية والعلوم الطبيعية على يد الشيخ "السعيد بن زكري"، وعلم الفلك والتاريخ على يد الشيخ "أبو القاسم الحفناوي"، ثم انتقل إلى تونس لدراسة الفلسفة، وبعد عودته أصبح مدرسا بالجزائر العاصمة في سن العشرين من عمره فقط [36]،كما تولى مهنة التدريس بالمدرسة الرسمية سنة1896م،ثم خلف والده بالجامع الكبير في تعليم القرآن الكريم والعلوم الشرعية واللغوية [37]،قبل أن يلتحقب المدرسة الثعالبية [38].

كما كان الشيخ "بن سماية" مدرسا بارعاً،أنجب للجزائريين أجيالاً من المثقفين الصالحين،وحارب البدع والخرافات، والفساد والإلحاد، ومن أبرز تلامذته(عبد الرحمان دالي، مزيان عبد السلام، ابن أبي شنب،عبد الرحمان الجيلالي، محمد بن العربي -أول جزائري يحصل على الدكتوراه في الطب-...الخ) [39]،ومن شدة حرص الأستاذ على طلب العلم ونشره كان يُقَسم أوقاته للتدريس ما بين المسجد والمدرسة [40]، كما كان من أكثر المتأثرين بالشيخ "محمد عبده"، وبالحركة السلفية الإصلاحية في العالم الإسلامي، وذلك من خلال تتبعه لأحداثه في الصحف العربية الإسلامية، ومن تجليات ذلك هو تدريسه لرسالة التوحيد العبدوية، فاستفاد منه المتعلمين كثيرا في مدينة الجزائر [41]، وفي المقابل لم يقتصر نشاطه في ميدان التدريس بل تعدَّاه إلى ميدان التأليف، ولعل الشيء الملفت للانتباه أن الشيخ "ابن سماية"نشر (رسالة عن الربا) في سنة 1911م، بعنوان: "اهتزاز الأطواد والربى في مسألة تحريم الربا"، لكنها لم يبقى لها أثر،ولحسن الحظ اطلع علها تلميذه الشيخ "عبد الرحمان الجيلالي"، وقال عنها: "هي رسالة غزيرة المادة في موضوعها، استوعب فيها المؤلف أصول هذا الباب، ودعا فيها علماء الإسلام قاطبة

إلى تحمل مسؤولياتهم أمام هذا الموضوع الهام"، كما قدم المصلح "عبد الحليم" بحثا تحت عنوان "الحضارة الإسلامية والفلسفة"، ونشر كتابا آخر سنة 1913م بعنوان"الكنز المكنون"[42]،وله كذلك شعر وقصائد في الأحداث الكبرى منها قصيدة في مدح الإمام محمد عبده منشورة في مجلة المنار[43]، ومما لا شك فيه أنَّ اهتمامه الواسع بالتدريس قد أعاقه عن كثرة التأليف والكتابة، فرغم ازدواجية ثقافته بقيَ إنتاجه العلمي غير غزير[44].

إنَّه وجب التذكير أن للشيخ "بن سماية" إسهامات ومقالات أدبية واجتماعية كثيرة نشرها باسمه وبأسماء مستعارة في بعض الصحف العربية الجزائرية: منها سبعة مقالات خصصها لموضوع الجاذبية في "جريدة المغرب" (1903-1904م)، وثلاثة مقالات عن التصوف في"صحيفة كوكب إفريقيا" (1907- 1914م)، وأخرى في "جريدة الإقدام" ما بين (1920-1923م)، ومن المتفق عليه أن الشيخ كان واحداً من المشكلين لكتلة المحافظين التي تعاطفت مع فكرة الجامعة الإسلامية التي نادى بها الشيخ جمال الدين الأفغاني وتلميذه محمد عبده، وتعاونوا مع مجموعة من السياسيين المتنورين أمثال"محمد بن رحال"،و"الشريف بن حبيلس"...للمطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية والتعليمية والسياسة للجزائريين، فطالبوا بإلغاء قانون الأهلي، وإعادة نظام القضاء الإسلامي، واحترام التقاليد الجزائرية، والسماح لهم بحرية التنقل والهجرة خاصة إلى المشرق العربي[45].وتشير كثير من الأبحاث التاريخية بأن الشيخ "ابن سماية" كان يكره الاستعمار الفرنسي والفرنسيين، ويحاول السخرية منهم، ويشعرهم بأنَّه في وطنه وبأنهم الغرباء، وكانت الحكومة الفرنسية لا تمسه بأذى خوفا من ثورة المسلمين عليها، فهو معلمهم وزعيمهم وأعطى نفسه لهم، ورغم كره الإدارة الفرنسية له فإنها في نفس الوقت كانت تكن له احتراما وتقديرا لعلمه وحكمته ومكانته، كماعُرف الشيخ بثباته على المواقف الوطنية، وإخلاصه لمبادئه التي يؤمن بها، ولم يثنه عن ذلك غطرسة الإدارة الاستعمارية وبطشها[46]. فنال أكبر أوسمتها العلمية، ففي عام 1910م تحصل على الوسام العلمي التقديري الأول من إدارة المعارف الفرنسية، ونال الوسام التقديري الثاني سنة1913م،وكانت آراءه حسب سعد الله محترمة لثقافته المزدوجة والعالية[47].

كما عُرف الشيخ العاصمي بالثبات على المواقف الوطنية، وإخلاصه لمبادئه التي يؤمن بها، ولم يثنه عن ذلك غطرسة الإدارة الاستعمارية وبطشها،ومن المواقف التي تسجل له موقفه من مسألة التجنيد الإجباري في صفوف الجيش الفرنسي على أعتاب الحرب العالمية الأولى، ومن خرجاته الجريئة ضده هو إصداره لفتوى دينية سنة 1911م تقضي بتحريم تجنيد الجزائريين في صفوف قوة أجنبية كافرة ضد قوة مسلمة، خاصة وأن فرنسا كانت تتطلَّع لاستعمار المغرب الأقصى، وتستعد لمواجهة عسكرية مباشرة مع الدولة العثمانية، كما أنَّ أداء

الخدمة العسكرية يؤدي حسب "ابن سماية" إلى انطباع المجنَّدين بانطباعات أجنبية فاسدة، وأخلاق دميئة، فيخرجون وهم يزدرون بعقائد آبائهم، ويسخرون من طبائعهم، ويبثّون في قومية الأمة وديانتها جراثيم الضعف والانحلال،حتى يؤول أمرها إلى التلاشي والاضمحلال،ويؤكد ذلك مدى تشبعه بالقيم الوطنية وأفكار الجامعة الإسلامية، ومحاربته للأفكار الاندماجية التغريبية[48]، ومن أبرز المواقف الثابتة التي تسجل له مناهضته لمسألة التجنيد الإجباري في صفوف الجيش الفرنسي على أعتاب الحرب العالمية الأولى، حيث تزعم حركة المعارضة لهذا القانون في جلسة اجتماع عمومي[49]. بالمجلس البلدي بمدينة الجزائر يوم 25 جويلية 1911م، والتي حضرها أعيان العاصمة لأخذ انطباعاتهم حول المسألة، وتكلم "ابن سماية" في جمع غفير، وأمام كبار الضباط الفرنسيين مدعما رأيه بما جاء في كتب الشريعة، ونصوص القرآن والسنة[50].

وتفيد الأبحاث التاريخية بأن معاصره الصحفي "عمر ابن قدور الجزائري" رصد وقائع هذه الجلسة التاريخية[51]، والتي افتتحها رئيس البلدية السيد "دوغلان" مصرحاً: "إن الحكومة الفرنسية رأت الآن أن تحشر أبناء المسلمين المراهقين تحت لوائها الحربي تنفيذاً لمشروع المسيومسيمر وزير الحربية الحالي، وأنها وجهت إلى الوالي العام في هذا الشأن أمرا تحثه على استشارة المجالس البلدية في الأقطار الجزائرية"، وأضاف "ابن قدور" بأنه بعد إتمام شيخ المدينة مقاله اعتلى "عبد الحليم ابن سماية" منبر الخطابة، وراح يسأل الجمهور ما إذا كان يرضيهم أن يتكلم باسمهم بخصوص الموضوع قائلاً: "تريدون مني أن أتكلم بالنيابة، أم لا تريدون ذلك فأصمت؟ فأجابه الملأ بلسان واحد: تكلم يا أستاذ، فتقدم جنابه في الكلام شروعا جميلا، وآتى على خط مستقيم، واستدل بآيات قرآنية على أنَّ المسلمين إذا أرادوا الخدمة العسكرية للدولة الفرانسوية لا يكونون مسلمين بجميع معاني الكلمة، ولو نالوا من الحرية ما يحول نباءهم التربع في دسَّت رئاسة الجمهورية، ودعا جنابه إلى أنَّ الحرية والحقوق السياسية إذا ما منحت للمسلمين مقابل تجنيدهم تكون هناك الضربة القاضية على القومية الدينية والجنسية إذا يقع اندماجهم بالأمة الفرنسوية نهائيا"[52].

ولما استرسل "ابن سماية" في خطبته محتجاً ومعارضاً للقانون، ومدعماً وجهة نظره بنصوص الشريعة الاسلامية انبرى له فئة من الحاضرين مقاطعين له، ومخاطبين رئيس المجلس البلدي بأن "ابن سماية" قد أسهب وخرج عن موضوع التجنيد الاجباري، على حين أنَّ المسألة لا علاقة لها بفلسفة القرآن، ورد عليهم الأستاذ "عبد الحليم" مخاطبا السيد "دوغلان": "إني أتكلم مع رجل عالم يدري الأمور ويتبصر فيها، فذروني أتكلم مع جنابه، وإلا فتكلموا أنتم معشر الخشب المسندة"، ويذكر "ابن قدور" أنَّ الشيخ "ابن سماية" شرع مغادرا قاعة المفاوضات

فاسترجعه رئيس المجلس البلدي قائلا له: "أنت الذي تتكلم وإني لا أُصغي لأحد دونك من هذه الجماعة، وإني لمسرور بك جداً"، فعاد الأستاذ وواصل إكمال كلامه، ولما أتمه صاح العيان بأنهم موافقون تمام الموافقة على كلامه بالرفض التام للتجنيد سواء بالحقوق السياسية أو بدونها، ومن بينهم المفتي الحنفي "محمد ابن قندورة"، وبحسب صاحب جريدة الفاروق فإن خطبة "ابن سماية" التي تملأ نحو ست صفحات كانت وثيقة وطنية صريحة لم يكن أجرأ منها، ولا أثقل وطأة من أية معارضة في العهد الاستعماري[53]، والظاهر أنَّ الشيخ "عبد الحليم" كان متشبعا بالقيم الوطنية وبأفكار الجامعة الإسلامية، فنظر إلى المسألة بنظرة دينية واجتماعية بحتة، ومن أهم الاعتبارات الدينية والاجتماعية لرفض قانون التجنيد الاجباري حسب ما أورده في هذا الاجتماع نذكر:

1-عدم قدرة المجندين المسلمين على ممارسة شعائرهم الدينية بإجبارهم على الإفطار في رمضان وتأخير الصلاة.

2-محاربة إخوانهم المسلمين وهذا ما يتعارض مع تعاليم الدين الإسلامي.

3-تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع مكون من طبقتين متمايزتين: المجندون وغيرهم[54].

ومنه نستشف أنَّ "ابن سماية" رفض القانون من أساسه للاعتبارات الدينية والاجتماعية السالفة الذكر، وجاء رفضه عندما كان مشروعاً قبل صدوره، واتسم موقفه بالشجاعة والجرأة حيث جهر به علنيا وأمام المسؤولين الفرنسيين، ونال اعجاب وتقدير المصلحين والجماهير، وفي المقابل لم نعثر على مواقف مشابهة له بعد صدور القانون ولعل ذلك يعود لسيف الرقابة الاستعمارية عليه، وإذا كان هذا موقف "ابن سماية" فما هو موقف "عمر راسم"؟

2 . موقف عمر راسم...من المعارضة المبطنة إلى العلنية للقانون: ارتبط اسم المصلح الثائر "عمر راسم" في تاريخ النهضة الجزائرية الحديثة بمجالات متعددة، فقد عُرف بمحاولاته الرائدة في إنشاء صحافة وطنية ملتزمة، وتميّز بأفكاره الإصلاحية الثورية بما كان ينشره من مقالات نارية حادَّة، واشتهر في عالم الفن بخطه العربي المغربي الجميل، وبرسومه الزخرفية الرائعة، فلقد كان خطاطا ورساما وصحفيا، ومصلحا دينيا واجتماعيا من الطراز الأول، كان شعاره المحاربة في سبيل الإصلاح الديني والاجتماعي على مذهب الشيخ "محمد عبده".

ولد "عمر راسم بن علي بن سعيد بن محمد البجائي الصنهاجي" بالجزائر العاصمة سنة 1884[55]، وكانت عائلته تسكن القصبة وبها كبُر وتعلم حيث أدخله والده أحد الكتاتيب المجاورة[56]، فقد أتمَّ حفظ القرآن الكريم، كما تلقى دروسا قليلة في النحو، ودروسا رسمية بالمدرسة الثعالبية[57] وقد بدأ احتكاك عمر راسم بمهنة الصحافة

بداية من سنة 1898م، عندما كان يشتغل بالمطبعة الرسمية حيث كانت تُطبع جريدة "المبشّر" الناطقة باسم الحكومة الفرنسية[58]، لكنَّه لم يقتحم هذا العالم إلا سنة 1907م عندما راسل الجرائد التونسية (التقدم ومرشد الأمة)، واعتبره "محمد صالح الجابري" أول الكتاب الجزائريين الذين شاركوا في تحرير الصحف التونسية في بداية القرن 20م. ومن غير شك أنَّ "عمر راسم" قد عرف قيمة الصحافة وقتها وحاجة الجزائر إليها فأنشأ سنة 1908م صحيفة نصف شهرية(جريدة الجزائر)،غير أنَّ تجربته كانت قصيرة وفاشلة، وذلك لأنَّ السلطات الاستعمارية منعت صدورها بعد ظهور عددين منها فقط، نظرا لما تحمله من أفكار إصلاحية،وخوفا من التأثير الذي قد تحدثه في أوساط الجماهير الجزائرية، وتشير الأبحاث التاريخية أنَّ المصلح الثائر قد أبَّان عن موقف وطني مشرف، وعن وعي وإدراك كبيرين بكل ما يحيط بأمته، ولم يتوقف نشاطه الصحفي بتوقيف صحيفة الجزائر سنة 1908م، بل راح يتعاونمع "عمر بن قدور" على إصدار جريدة "الفاروق" سنة 1913م[59]، قبل أن يقرر إصدار جريدة خاصة به من جديد فأنشأ في نفس السنة جريدة "ذو الفقار"، وكان ينشر فيها مقالاته باسم مستعار "ابن المنصور الصَّنهاجي"، مركزاً في مقالاتها على الدعوة إلى الإصلاح على طريقة المصلح الكبير "محمد عبده، ولم يظهر منها إلا أربعة أعداد، كان آخرها في 28 جوان 1914، حيث تمَّ وقف صدورها من طرف الإدارة الاستعمارية متعلِّلة باندلاع الحرب العالمية الأولى[60].

ليس غريبا والحالة تلك أن تقوم الإدارة الفرنسية بسجنه لآرائه المعادية لها، والتي اعتبرتها أنَّها محاولة لتأليب الشعب الجزائري على الثورة عليها، وأدخل السجن سنة 1915م، وبقي فيه إلى غاية سنة 1921م، ليذوق به ألوانا من العذاب النَّفسي، والذي سيؤثّر فيه وفي منهجه وفكره الثَّوري لاحقا[61]،وكان السبب المباشر لإدخاله إلى الزنزانة حسب "سعد الله" هو وقوع رسالة بعثها إلى جريدة الشعب المصرية وقعت في أيدي المخابرات البريطانية،والتي أطلعت أختها الفرنسية على مضمونها، الذي يدعو المسلمين إلى عدم الركون إلى أعدائهم، حيث كانت آنذاك الحرب العالمية الأولى مشتعلة، وكانت الدولة العثمانية طرفا فيها[62].

ومن القضايا التي شغلت قلمه في عهد شبابه قبل سجنه قضية فرض التجنيد الإجباري، والمتتبع لموقفه يتوقف لبدايته المعتدلة تجاهه، حيث يسجل عدم جنوحه الى التطرف والمعارضة مباشرة له، بل طرح المسألة بفطنة كبيرة، مفضلا على ذلك أسلوب المناهضة المبطنة، والمساومة الرصينة، واستغلال الفرصة لإظهار الحالة التي وضع عليها الجزائري المدعو للوقوف جنباً الى جنب مع الفرنسي في ميدان القتال، واقترح لهذا الغبن مساواته به في فرص الحياة مقابل دعوة السلطات له مشاركته إياه فرص الموت، وذلك من خلال كتاباته الصحفية التي

أرسلها إلى أعمدة الصحافة التونسية، حيث قدم نفسه مواطنا غيورا على وطنه ومجتمعه،وناطقاً باسم الجماهير المضطهدة، ومن ذلك رأى أنه من الضروري كتابة رسالة مفتوحة إلى المسؤولين الفرنسيين بعنوان(رأي حر)على صفحات جريدة التقدم سنة1907م،طالب من خلالها الإدارة الفرنسية بتقديم ضمانات كافية لكي يستجيب الشباب الجزائري للتجنيد، وذلك بمنحه كل الحقوق التي تؤهله ليكون جنديا مقاتلا قبل أن تفكر في مباشرة القانون، كما يتوجب عليها العمل على تثقيف الشعب ورفع غشاوة الجهل عنه للتخلص من التعصب والأوهام، وجاهر بأفكاره الإصلاحية مخاطبا الإدارة الفرنسية بهذا الصدد: "نحن شباب الجزائر ورجال المستقبل تسوؤنا جهالة أبناء وطننا وحالة أبناء جنسنا الراهنة التي لاشك أنها تسير بهما إلى الاضمحلال إذ هم إلى الهمجية أقرب"، لذلك يجب أن: "تنشئ المدارس في كل قرية ودشرة فتجعل التعليم الابتدائي إلزاميا ومجانيا، وتؤسس المدارس الصناعية لترتقي بالصناعة الجزائرية، وتنظم التجارة، وتفرض فنون المحاسبة، ومسك الدفاتر في بعض مراحل التعليم، وتشرك الأهالي في الوظائف حسب مؤهلاتهم العلمية، وتنمح الجزائريين حرية الفكر، وتبيح ممارسة صناعة الصحافة للمسلم لما في ذلك من تثقيف للعقول وسلامة للقلب"، ثم يخلص إلى نتيجة مفادها أنَّ وجوب المساواة بين الجزائري والفرنسي في الحزن والفرح لأن "شهامة العربي لا تسمح أن تكون نفسه متساوية في الموت مضطهدة الحقوق في الحياة"[63]، وتفيد بعض الكتابات التاريخية أنَّ موقف "عمر راسم" من قانون التجنيد الإجباري سرعان ما تحول من المعارضة الخفية إلى المعارضة المباشرة، حين غلبت عليه حماسته الوطنية وغيرته الدينية دون أن يأبه لما قد ينجر عن تصريحاته وآراءه من عواقب وخيمة، واتخذ من أعمدة جريدة الحق الوهراني منبراً للتصدي للقانون، وفضاءً لتبيان انعكاساته السلبية على المجندين الجزائريين، ولم يكتف "راسم" بالقلم والكلمة بل تعداه إلى تعليق الملصقات والمناشير الحائطية المعادية لقانون الخدمة العسكرية الإجبارية[64] في الساحات العمومية لمدينة الجزائر[65].

وبناء على ما سبق يمكننا استنتاج أوجه التشابه والاختلاف بين موقف "عمر راسم"و"ابن سماية"من قانون التجنيد الاجباري وهو ما يوضحه الجدول التالي[66]:

أوجه التشابه	ينتميان إلى النخبة الإصلاحية المحافظة
	نشاطهما تركز بالعاصمة الجزائرية
	عدم تأييد قانون التجنيد الاجباري
	تعرضا للرقابة الاستعمارية
	نظروا للمسألة بنظرة دينية اجتماعية

	لقيت مواقفها تأييد واسع من زعماء الإصلاح والجماهير. عرقلت وشوشت مواقفها الجريئة على الفرنسيين لتنفيذ مشروعهم لكنها لم توقفه. مواقفهما لم تستمر إبان الحرب العالمية الأولى (1914-1918م)	
أوجه الاختلاف	ابن سماية	عمر راسم
	رفض القانون (موقف ثابت وغير مهادن) توظيف الفتوى والخطاب الجماهيري ظهر موقفه قبل صدور القانون 1912م مواقفهللقانون قصيرة زمنيا (1911م) لم يطالب بضمانات وحقوق للجزائريين قبل مباشرة القانون	التحفظ عليه ثم رفضه (موقف متغير) توظيف الصحافة-الملصقات-المناشير الحائطية ظهر موقفه قبل وبعد صدور القانون 1912م مواقفه للقانون طويلة نسبياً (1907-1913م) طالب بضمانات وحقوق للجزائريين قبل مباشرة القانون

سادساً.مواقف وجوه نخبوية أخرى (عمر بن قدور الجزائري-المفتي السعيد ابن زكري...): كان "عمر ابن قدور الجزائري" كان بدوره من الأفذاذ الأوائل الذين تابعوا واهتموا بمسألة التجنيد الاجباري،وبرزت آراءه القريبة من آراء "عمر راسم" من خلال كتاباته الصحفية الغزيرة بداية من سنة 1908م، ومنها ما كتبه في جريدة التقدم التونسية حين راح يطالب بمنح الحقوق السياسية قبل الإقدام على تطبيقه، ومحذراً في نفس الوقت من تداعياته قائلاً: "...اعلموا أنكم مهما أقدمتم على هذا الأمر الذي يهددنا بخطر عظيم، لا بد أن تضطروا لمنح الحرية للمسلمين حق في الانتخاب النيابي..."[67]. ثم كتب مقالاً آخر بنفس الجريدة وجهه للحكومة الفرنسية شارحاً فيه الأسباب الدينية والاجتماعية التي تجعل إخوانه يرفضون قرارها بتجنيدهم، لأنه في ذلك انتهاك لدينهم وتعدى على قيمهم الأخلاقية، حيث أكد أن الجزائريين يرون إذا ما صارت الخدمة العسكرية إجبارية على المسلمين، فمن المحال أن تبقى سياسة الاستعباد والاسترقاق قاضية على الأهالي، وضاربة أطنابها عليه، وبالتالي فلابد من أن تستبدل الحرية بالمساواة حق في الانتخاب النيابي.

ويضيف الكاتب: "يبقى الفكر الغالب على المسلمين عندنا هو عدم الرضوخ لأداء الخدمة العسكرية، وغاية المقاومة أنهم يهاجرون الأوطان ويقصدون الشرق، بدلا أن يجهزوا في البعوث والتجنيد...أما إذا ما تمَّ إجبارهم على الاستجابة لنداء التجنيد فلابد على فرنسا مراعاة دينهم ومشاعرهم، بإفراد العساكر المجندين في جيشها بتراتيب خاصة لهم القيام بما يجب القيام به من العبادات، ومنحهم قوانين مشتركة لقوانين العساكر الإسلامية الروسية، من وجود المساجد في الثكنات وأئمة يؤدون بالعساكر الصلاة في أوقاتها، مع تعليمهم أركان الدين ولوازمه"[68]، وبمجرد طرح الحكومة الفرنسية لمشروع "ميسيمي" للمصادقة عليه سنة 1911م عمد "ابن قدور" إلى

مقاومته، وتوعية الجزائريين بخطورة ما سيترتب عنه، وهو ما بينه في صفحات جريدة الحضارة التركية، ثم أعاد نشره في المشير التونسية، وعلّل موقفه الرافض للخدمة العسكرية الإلزامية لكون فرنسا لا يمكن أن تفرضها على الجزائريين، ليس لخشية هؤلاء من الموت، بل لتمسكهم الشديد بالدين الإسلامي وفرائضه، وتساءل "ابن قدور" قائلاً: "...هل يعقل أن تدفعهم إلى محاربة إخوانهم في الدين كالمراكشيين؟"[69].

ثم واصل "عمر بن قدور" كتاباته مخاطبا فرنسا ومنتقدا سياستها فيما يخص التجنيد قائلاً: "هل من المعقول أنَّ الحكومة الفرنسية إذا حشرت أبناء المسلمين تحت لوائها العسكري تعني بذلك الاعتقاد الأرسخ في قلوبهم، فتزيده قوة ورسوخا بإجبارهم على الصوم والصلاة في أوقاتها، سواء كانوا في الثكنات أو في مواطن الوغى"، وأضاف: "لقد أنجبت رجالا يرموننا في كل وقت بالشظايا المرحقة والقنابل، أفلا يحق لنا أن نتذمر من هذا السلوك العجيب؟لا سيما ولك الأمل في تنمية قوى التفرنج بتعليم أبنائنا في الثكنات، وإخراجهم إلينا أعداء الداء بعد أن كانوا أبناء أصدقاء"[70]، وعندما أدرك "ابن قدور" أنَّ فرنسا ستطبق قانون التجنيد لا محالة، وأنه أصبح حقيقة لا مفر منها، راح يطالب إدارة الاحتلال بضرورة تحسين أحوال المسلمين، والتوسيع من دائرة تمثيلهم النيابي، فقال: "...إذا أرادت أن تجند أبناء المسلمين، فلتفصل بينهم وبين أسوء ما هم عليه بسياج من حديد، ولا تقاتل بهم إخوانهم في الدين..وتمنحهم الحرية التامة فيَنتَخبون ويُنتَخبون..."[71].

ورغم إقدام الحكومة الفرنسية على بعض الإصلاحات الموعودة عشية الحرب العالمية الأولى إلا أنها لم تصل إلى حد إرضاء تطلعات وآمال النخبة الجزائرية خاصة في مسألة التمثيل النيابي، فقد ظل المستوطنون يعملون جاهدين على إجهاضها، وهذا ما استنكره "ابن قدور" في مقال له موسوم بـ: (تعصب ممقوت) عبر صفحات جريدة "الفاروق" سنة 1914م، بيَّن من خلاله كيف عارض المستوطنون اقتراح "شارل لوتو" بزيادة التمثيل النيابي في المجلس البلدي لمدينة الجزائر إلى ثلاثة عشر عضوا بدلا من ستة أعضاء، غير أن النائب الفرنسي "ديردون" اعترض بقوة على هذا المشروع، الأمر الذي آل إلى بزوغ تنافس كبير بين النواب الأوروبيين والمسلمين[72]، لكن سرعان ما تغير موقفه وأصبح من الداعمين للتجنيد، والداعين لضرورة دعم فرنسا في حربها ضد الألمان، ويظهر ذلك من خلال ما سال به قلمه على صفحات الفاروق بمقال موسوم بـ:(طور جديد للجزائر وللجزائريين) قائلاً: "...إن فرنسا تطلب الجندية، وأنها لتسعد بنا في ميدان الحرب، فلنعطها أطفالنا، ولكن بعد أن نملأ أوعية قلوبهم إيماناً، وعواطفهم إحساناً..وأخلاقهم حسناً وجمالا، حتى تزداد ثقتها بنا..."[73]. وتأكدت دعايته للتجنيد عبر فاروقه بعد نشره لبلاغ الوالي العام "شارل لوتو" المؤرخ في 3 سبتمبر 1914م، والداعي إلى ضرورة مساندة مسلمي

الجزائر لإخوانهم الفرنسيين[74]، وعززها بمقال آخر عنونه بـ(إلى الشعب الإسلامي) اعتبر فيه أن مساندة فرنسا سيفتح للأهالي آفاقا جديدة[75]، ويشير "سعد الله" أن بعض المصلحين الموظفين في السلك الديني قد واجهوا امتحانا عسيرا وقتئذ بعد صدور القانون، ومن ذلك اختفاء مفتي العاصمة المالكي "محمد السعيد ابن زكري" سنة 1912م باقتراح من مدير الشؤون الأهلية "دومنيك لوسياني" حتى لا يتعرض للضغط الشعبي[76].

سابعاً. الخاتمة:

وفي الأخير إننا لا نجافي الحقيقة إذا أدلينا بالقول أنَّ المطالب الجزائرية في معارضة التجنيد الإجباري 1912م، تولتها فئة النخبة المثقفة، وكان أنشط دور وأهم مظهر للتحدي السياسي ضد السلطات الفرنسية تحت حماس النهضة الجزائرية قد لعبه أعضاء بلدية الجزائر العاصمة منذ أن كان القانون مشروعا، وقادت تلك الحملة الهيئة السياسية الوحيدة آنذاك وهي لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين عن طريق العرائض والوفود من 1908 إلى 1912م، ولو أن تلك المطالب ظلت توفيقية لأنها أبقت على الارتباط بالأبوة الفرنسية، ويتجلى لنا من ذلك أنَّ النخبة المفرنسة وقتئذ كانت تثق في حكومة باريس وترى أن عدوها الوحيد هم الكولون، فراهنت على الاندماج وقبول القانون للنهوض بالمجتمع الجزائري، واعتبرت التجنيد سانحة نحو الاندماج والتمثيل النيابي، ووسيلة للضغط على الدوائر الرسمية الاستعمارية لإدماج المجتمع الإسلامي، لكن الحكومة الاستعمارية لم تكن مستعدة للتنازل لهم بأي امتيازات كبرى، فبقيت وعود "كليمانصو" و"بوانكاري" مجرد تصريحات سياسية لا ضامن لتطبيقها على أرض الواقع.

وإذا كانت النخبة المفرنسة قد قبلت دفع ضريبة الدم مقابل الحصول على الحقوق السياسية، فإن رواد النخبة الإصلاحية المحافظة قد تباينت مواقفهم بين "الرفض والتحفظ" على تجنيد الجزائريين الإرغامي؛ حيث تزعم الشيخ "عبد الحليم ابن سماية" حركة المعارضة للقانون سواء بالحقوق المدنية أو بدونها وذلك لاعتبارات دينية وهو ما تجلى في إصداره فتوى دينية تقضي بتحريم تجنيد الجزائريين في صفوف قوة أجنبية كافرة ضد قوة مسلمة (الدولة العثمانية)، واعتبارات أخرى اجتماعية كانطباع المجندين بانطباعات أجنبية فاسدة، وأخلاق غربية دميثة،ثم جهر بموقفه من خلال مداخلته في فعاليات اجتماع المجلس البلدي بالعاصمة سنة 1911م.وهو ما أيده المفتي المالكي "محمد بوقندورة".ويؤكد موقفه الجريء هذا مدى تشبعه بالقيم الوطنية وأفكار الجامعة الإسلامية، ومحاربته للأفكار الاندماجية التغريبية.

وفي المقابل نسجل عدم جنوح المصلح"عمر راسم" الى التطرف والمعارضة المباشرة للقانون في أول الأمر، بل طرح المسألة بفطنة كبيرة، مفضلا على ذلك أسلوب المناهضة المبطنة، والمساومة الرصينة، واستغلال الفرصة للمطالبة بتحسين أوضاع الجزائريين ورفع الغبن المسلط عليهم، لكن سرعان ما تحول من المعارضة الخفية إلى المباشرة حين غلبت عليه حماسته الوطنية وغيرته الدينية دون أن يأبه لما قد ينجر عن تصريحاته وآراءه من عواقب وخيمة، وذلك من خلال كتاباته الصحفية في الجرائد المحلية وحتى التونسية،ولم يكتف "راسم" بالقلم والكلمة بل تعداه إلى تعليق الملصقات والمناشير الحائطية المعادية لقانون الخدمة العسكرية الإجباري في الساحات العمومية لمدينة الجزائر ، وهو الأمر الذي أدى لاحقا إلى تعرضه لكل ألوان التعسف والجور الاستعماري، ومن جانب آخر نستشف أنَّ موقف المصلح"عمر بن قدور الجزائري"تحفظ على القانون في البداية مثل موقف نظيره "عمر راسم" قبل أن يصبح من الدعاة له، وقد حاول تبرير تغير موقفه من خلال مقالاته الصحفية الغزيرة في الجرائد المحلية وحتى الأجنبية. والخطابات الجماهيرية والمناشير الحائطية، أما المفتي الرسمي "ابن زكري" فقد غاب عن الأنظار خوفا من تزايد الضغط الشعبي عليه.

ويمكننا القول بأن رواد النخبة المحافظة ورغم بعد نشاطهم الإصلاحي عن السياسة، إلا أن غيرتهم المتدفقة، ووطنيتهم الكبيرة جعلتهم يتفاعلون مع هذا القانون انطلاقاً مما تمليه عليهما مبادئ الشريعة الإسلامية، فالتجنيد يعتبر نصرةً لقوة كافرة، والمجنَّد يساق إلى محاربة إخوانه في الدين، كما لا يمكنه المحافظة على دينه في الثكنة الفرنسية، ونظرا لصدى مواقفهم لدى الجماهير الجزائرية سارعت السلطات الاستعمارية للتضييق عليهم بمصادرة وتوقيف جرائدهم تارة، وسجنهم بعضهم تارة أخرى، وبحلول الحرب الكونية الأولى سنة 1914م غاب نجم النخبة الإصلاحية المحافظة كغيرها من النخب الجزائرية، وضاعت مطالبها في متاهات الحرب وانشغالاتها، ففشلت تلك الطليعة في تحقيق مرامها وأهدافها، ولعل العزلة مع ضعف التنظيم، ونقص التجربة، وسوء فهم اللعبة السياسية تركها غارقة وراء الستار الفرنسي، وما إن وضعت الحرب أوزارها حتى عادت تلك الجماعة إلى مسرح الحياة السياسية بوجه آخر وعلى نطاق أوسع.

الهوامش:

1- يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939م، دار هومة، الجزائر، 2013م، ص12.

2- سعيدي مزيان،السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها(1871-1914م)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر(مرقونة)،إشراف:شاوش حباسي،جامعةالجزائر2،السنة الجامعية:2008-2009،ص103.

3 -نفسه، ص114

[4]- شارل روبير آجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا (1871م-1919م)، ج 2، تر: محمد حاج مسعود-عمر بلعربي، الطبعة العربية، دار الرائد، الجزائر، 2007، ص 722.

5 -للاستزادة عن موضوع المشاريع والمناقشات التي سبقت تطبيق قانون التجنيد الاجباري راجع: ناصر بلحاج، مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري(1912-1916)مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر(مرقونة)إشراف: شاوش حباسي، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة،السنة الجامعية: 2004 2005م،ص ص7-15.وكذلك: بوعلام بلقاسمي،"سياسات التجنيد الاجباري للجزائريين في جيش الاحتلال الفرنسي بين1845-1945م"،حوليةالمؤرخ،ع2002،2م،ص ص423-430.وأيضا:حميد آيت حبوش،"قانون التجنيد الاجباري1912م دراسة في ظروف صدوره وموقف الجزائريين منه"،الحوار المتوسطي، مج:9، ع2، جامعة سيدي بلعباس 2018م، ص 276.

6- أدولف مسيمي: ولد في 31 جانفي 1869م بمدينةليونالفرنسية، التحق بمدرسة سان سير العسكرية فتخرج منها برتبة ضابط، انتخب نائبا لمدة عشر سنوات من 1902 إلى 1912م، شغل منصب وزير للمستعمرات من 02 مارس إلى 27 جوان 1911م، ثم وزيرا للحربية من 27 جوان 1911 إلى 14 جانفي 1912م، ومن 13 جوان إلى 26 أوت 1914م، أعيدتعيينه على رأس نفس الوزارة، وفي 1923م تم انتخابه نائبا بمجلس الشيوخ من 1923 إلى 1935م، وقد كان يطالب حسب "زوزو" بتخفيف القوانين الاستثنائية والإجراءات القمعية وإحداث تمثيل للأهالي يمكنهم من الدفاع عن مصالحهم، وكان "مسيمي" يرى في التجنيد فرصة للنخبة لأن تندمج في المجتمع الفرنسي، وهو ما آثار مخاوف الكولون حسب "آجيرون".توفي في01سبتمبر 1935م.أنظر:عبد القادر بلجة،مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري (1907-1945م)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر(مرقونة)، إشراف: محمد مجواد، جامعة سيدي بلعباس، السنة الجامعية: 2015-2016م،ص35.وكذلك: عبد الحميدزوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج1،دار هومة،الجزائر،2005م، ص231.

7- سعد الله،الحركة الوطنية الجزائرية،ج2،دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص178.

8-عبد القادر بلجة، المرجع السابق، ص36.

9Charles Robert Ageron, Les Algériens Musulmans Et La France 1871-1919, Les Algériens Musulmans Et La France (1871-1919), PUF, Paris, 1968, p1072.

10-عبد القادر بلجة، المرجع السابق، ص38.

11- دحو فغرور وآخرون، فلسفة المقاومة، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر، إصدارات وزارة المجاهدين، الآمال للطباعة والنشر، 2016م، ص 141.

12- فتيحة صافر، حركة الشبان الجزائريين ظهورها وتطورها فيما بين 1900-1930م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الجزائر المعاصر (مرقونة)، إشراف: إبراهيم مهديد، جامعة وهران1، السنة الجامعية: 2015-2016م، ص ص35.

13-وأهم ما جاء في قانون 03 فيفري 1912م الذي أمضاه رئيس الجمهورية "فاليير" (Falliere) ووزير الحربية "ستيق" (Steeg)، ونشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية،وقد تضمن ثلاثون مادة مقسمة على أربعة أبواب، ومن أهم ما جاء فيه أنَّ فترة الخدمة العسكرية المفروضة على الجزائريين تقدر ثلاث سنوات، على أن يبقى المجند تحت تصرف وزير الحربية لسبع سنوات أخرى احتياطيا، والمجندون عن طريق القرعة لهم أجرة يومية كأجرة المتطوعين، وبإمكانهم نيل جائزة التجنيد 250 فرنك. أنظر: سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص121.نقلا عن: جريدةالمبشر،ع2،5436 مارس 1912م. وللتعرف على مضمونه كاملا عد إلى: ناصر بلحاج،المرجع السابق،ص ص39-42.

14-عبد القادر بلجة، المرجع السابق، ص46.

15-عبد النور خيثروآخرون، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر، إصدارات وزارة المجاهدين. الجزائر، 2007، ص 102.

16-أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص 145-146.

17-أبو القاسم سعد الله، "العلماء الجزائريون 1919-1939"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 2، تونس، جويلية 1974، ص 152.

18-عبد النور خيثروآخرون، المرجع السابق، ص ص 97-98.

19-امحمددراوي، الجزائر والجامعة الإسلامية (1876-1924)، مذكرة شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر(مرقونة)، إشراف مولود عويمر، جامعة الجزائر2، السنة الجامعية: 2007-2008م، ص ص 104-105.

20-Mercier(Gustave),Les indigènes nord-Africains et la guerre,In r.p.1/7/1918, p212.

21-أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص179.

-22-سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص115.

23بوعلام بلقاسمي، المقال السابق، ص 425.

24-ناصر بلحاج، المرجع السابق، ص48.

25 -الشبان الجزائريون:هم نخبة من الجزائريين المتخرجين من المدارس الفرنسية يختلفون عن النخبة المحافظة أو مزدوجة اللغة والثقافة،أصبحوا نخبة سياسية تضم في صفوفها أنتلجنسيا رافضة للوضع القائم وداعية لتعديله،نخبة لها رؤية معينة لقضايا شعبها وإن اختلفت مستوياتهم ووظائفهم ودلالتهم الثقافية،كما لم يكن السن هو المحدد لهذه الفئة بقدر ما كان نمط الثقافة المكتسبة،أي وجود نمط من التفكير والقيم والرغبات والطموحات،وبمعنى آخر لم يكن يجمع بينهم السن بقدر ما جمع بينهم الفكر والوسائل المشتركة،أنظر:فتيحة صافر،المرجع السابق،ص ص68-69.

26-شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 732.

27 -جيلالي صاري-محفوظ قداش،المقاومة السياسية الطريق الإصلاحي والطريق الثوري1900-1954م،تر:عبد القادر بن حراث،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، 1987م،ص19.

28- جريدة الحق الوهراني، العدد 41، 27/20 جوان 1912م.

29- عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 330.

[30]الجمعي خمري، حركة الشبان الجزائريين والتونسيين (1900-1930م) دراسة تاريخية وسياسية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، ج1، إشراف: حسين حماد، جامعة منتوري-قسنطينة، السنة الجامعية: 2002-2003م، ص16.

31"La Délégation de Ben siam", La Dépêche Algérienne, N° 8503.

32حياة ثابتي، الحرب العالمية الأولى 1914-1918 وانعكاساتها على الجزائريين في القطاع الوهراني، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر(مرقونة)، جامعة وهران، السنة الجامعية: 2005 -2006م، ص23.

33- ناصر بلحاج، المرجع السابق، ص59.

34محمد علي دبوز، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج1، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007م، ص99.

35- سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص126.

36-مولود عويمر، "ذكرى الشيخ عبد الحليم بن سماية "، جريدة البصائر، العدد 531، 23 جانفي 2011، ص19.

37-عبد المجيد بن عدة، مظاهر الإصلاح الديني والاجتماعي والتربوي في الجزائر من خلال جهود الرواد المصلحين 1900_1925، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر(مرقونة)، جامعة الجزائر2، السنة الجامعية:1991_1992، ص74.

38-محمد علي دبوز، المرجع السابق، ص 116.

39-مولود عويمر، المقال السابق، ص19.

40-عبد الرحمن الجيلالي، "جوانب من كفاح الشيخ عبد الحليم بن سماية السياسي والثقافي"، الأصالة، العدد 13، 1978، ص205.

41-عمار طالبي، المرجع السابق، ج1، ص29.

42-مولود عويمر، المقال السابق، ص19.

43-محمد علي دبوز، المرجع السابق، ص125.

44-محمد قنانش،"الشيخ عبد الحليم ابن سماية في كتابات عبد الرحمن الجيلالي"، مجلة الحوار المتوسطي،المجلد5،العدد2،جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2014،ص263.

45- مولود عويمر، المقال السابق، ص19.

46- محمد عليدبوز، المرجع السابق، ص 110.

47- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص149.

-48-صالح خرفي، الجزائروالأصالة الثوريةkالشركة الوطنية للنشروالتوزيع، الجزائر، ص ص151-153.

49- الطاهر عمري، النخبة الوطنية الجزائرية ومشروع المجتمع (1900-1940)، مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر(مرقونة)، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، السنة الجامعية: 2004/2003، ص 240.

50- ناصر بلحاج، المرجع السابق، ص60.

51- نص المداخلة (محضر اجتماع عمومي جرى في العاصمة لمعارضة التجنيد الاجباري 1911م) نشره الصحافي والمصلح الجزائري "عمر بن قدور الجزائري" في جريدة الحضارة التركية،ع 70، 8 أوت 1911م، ثم نقلته جريدة (المشير) التونسية يوم 10 سبتمبر 1911م. وعثر عليه الدكتور "صالح خرفي" ونشره ضمن كتابه: (عمر بن قدور الجزائري) الصادر عام 1984م عن المؤسسة الوطنية للكتاب. أنظر: مولود عويمر، "ذكرى الشيخ عبد الحليم بن سماية "، المقال السابق، ص19.

52عمر بن قدور الجزائري، "الرفض الأخير لمشروع التجنيد الإجباري"، جريدة المشير ع 31، 10 سبتمبر 1911م.

53 عبد الرحمن ابن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج1، ط3، منشورات السائحي، الجزائر، 2010م ص37 وما بعدها.

54- سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص ص149-150.

55- محمد الهادي الحسني، "الذكرى الخمسون لوفاة عمر راسم"، الشروق اليومي، الجزائر، 11 فيفري 2009م (مقال الكتروني).وكذلك: أبو القاسم سعد الله، "عمر راسم بين نخبة عصره"، الشروق اليومي، العدد 2567، 29 فيفري 2009.

56- أشغال ملتقى عمر راسم الفنان المبدع والوطني المصلح، عمر راسم الفنان والخطاط المزخرف والمصلح الثائر، منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الاوسط الجزائر الى نهاية العهد العثماني، دار هومة، الجزائر، 2009، ص30.

57- محمد ناصر، عمر راسم-المصلح الثائر-، ط1، مطبعة لافوميك، الجزائر، ص14.

58- أبو عمران الشيخ وآخرون، معجم مشاهير المغاربة، ط1، منشورات دحلب، الجزائر، 2000، ص231.

59-وترجع مقالاته التي بعث بها إلى جريدة التقدم "العدد 26"(ديسمبر1907م)وهي في الواقع ليست مقالة وانما رسالة مفتوحة إلى رئيس الحكومة الفرنسية وإلى الحاكم العام بالجزائر، وواصل نشره في العدد 27 من جريدة التقدم "فبراير1908"حيث هاجم منح النياشين للجزائريين من يد السلطات الفرنسية مقابل الخدمات والولاء على حساب الشعب والمصلحة الوطنية، كما هاجم مساوئ الحضارة الغربية، وانتقد الفئة المندمجة لأنهم ولّوا وجوههم شطر المتسلط علينا، واتبعوا سياسة الفرنسيين المتغلبين على الوطن.أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص285.

60-جمال قنان، "مشاغل المجتمع الجزائري من خلال الصحافة 1882 –1914"، المصادر، العدد 3، السداسي الأول، 2004، ص77.وكذلك: محمد ناصر، "عمر راسم المصلح الثائر"، الثقافة، العدد 30، الجزائر، 1976، ص ص 14-16.

61-أبو عمران الشيخ وآخرون، المرجع السابق، ص233.

62- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص ص286-287.

63 عمر راسم، جريدة التقدم، 26 ديسمبر1907م.

64-يذكر كل من "محمد قنانش" و"محفوظ قداش" أن "عمر راسم" كان ينشر مناشيرا يحرض فيها الجزائريين على رفض التجنيد الإجباري، ولم يذكر المصدر الذي نقلا عنه ذلك، أنظر:محمد قنانش-محفوظ قداش، نجم الشمال الإفريقي 1926 -1937 وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م، ص 14.

65- تشير إحدى التقارير الفرنسية أن "راسم" كان من أشهر المعارضين للتجنيد الإجباري، وكان في علاقات مشبوهة مع الألمان، لذلك سجن سنة 1915م، وأفرج عنه سنة 1919م وبعدها لم يعد يهتم بالشؤون السياسية. محمد ناصر، عمر راسم المصلح الثائر...، المرجع السابق، ص 68.

66- بتصرف من صاحب البحث بناء على ما سبق ذكره أعلاه.

67-عمر بن قدور، "الجزائر لحضرة مراسلينا"، التقدم، ع29، 25 مارس 1908م.

68- عمر بن قدور، التقدم، 09 جانفي 1909م.

69-عمر بن قدور الجزائري، "هفوات الأوروبيين"، المشير، ع32، 17 سبتمبر1911م.

70- صالح خرفي، "من أمجادنا الصحفية"، الثقافة،ع3،جويلية1981م،ص ص 126-132. نقلا عنعمر بن قدور،"الخدمة العسكرية والرفض الأخير"،الحضارة، في 08 أوت 1911م.

71-عمر بن قدور، "هفوات الأوروبيين"، المشير، ع32، 17 سبتمبر 1911م.

72-عمر بن قدور، "تعصب ممقوت"، الفاروق، ع 44، 12جانفي 1914م.

73-عمر بن قدور، "طور جديد للجزائر وللجزائريين"، الفاروق،ع49، 20 فيفري 1911م.

74-عمر بن قدور، الفاروق، ع73، 10 أوت 1914م.

75-عمر بن قدور، "إلى الشعب الإسلامي"، الفاروق، ع73، 10 أوت 1914م.

75-امحمد دراوي، قضايا المجتمع الجزائري في اهتمامات النخبة الإصلاحية 1900-1920م، مذكرة دكتوراه في التاريخ المعاصر(مرقونة)، جامعة الجزائر2، السنة الجامعية:2014-2015م، ص301.